العدد (1529) السنة السادسة - الثلاثاء (9) حزيران 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

من الواقع الاقتصادي

خيارات التنمية

عباس الغالبي

يمر الاقتصاد العراقي الان بمرحلة انتقالية في ظل سؤال يطرح نفسه ما الخيار الامثل للتنمية خلال هذه المرحلة الانتقالية وعلينا ان نعود بشريط الاحداث الى عام ٢٠٠٣ وبالتحديد بعيد مرحلة التغيير العاصف الذي حدث في العراق حيث كانت الامور تتجه الى التحول من الاقتصاد المركزي الشمولي الذي كانت تسيطر فيه الدولة بشكل محكم على حيثيات النشاط الاقتصادي الى اقتصاد السوق يجب ان ان يتم التحول من الاقتصاد الريعي وحيد الجانب ويمثل فيه القطاع النفطي ثلثي الناتج المحلي الاجمالي و٩٨٪ من صادراته و٩٢٪ من مجموع الايرادات الحكومية الى اقتصاد متنوع الموارد يعتمد على قاعدة انتاجية عريضة يكون فيها القطاع الخاص مالكا لها وماسكا لزمام الامور وتكون الدولة حاضرة فيها وموجهة ومنظمة لنشاطات القطاع الخاص وراعية له وداعمة لمؤسساته الانتاجية، ولكن يبقى السؤال الكبير الذي طرحناه ماهو الطريق الصحيح والامثل للتنمية في العراق وازاء ذلك نرى ان هنالك خيارين هما الابرز في المشهد الاقتصادي اولهما يكمن في خيار الرأسمالية الجديدة حيث حاول الحاكم المدني السابق بول بريمر تطبيقها في العراق باحداث تغييرات هيكلية او اصلاحات اقتصادية عن طريق الصدمات دون الاخذ بنظر الاعتبار التأثيرات المحتملة على اقتصاد مثل الاقتصاد العراقي المدمر بعد عام ٢٠٠٣ عن طريق الاعتماد على آليات اقتصاد السوق في توجيه النشاط الاقتصادي والاستغناء عن دور الدولة وترك قوى السوق تتنافس بحرية كاملة لتحقيق المصلحة العامة من خلال التأثيرات على الاسعار وصولا الى مستويات التوازن التي تعكس التكاليف النسبية والمنفعة الاجتماعية حسبما تدعيه المدرسة الليبرالية وحيث ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية وليس لديه قطاع خاص قادر على امتلاك الريادة وكذلك ان قطاعاته الانتاجية الزراعية والصناعية والتجارية تغط في سبات عميق فان خيار هذا الحاكم المدني لم يؤدِ مؤداه وذهب ادراج الرياح حيث ساهمت الاجراءات التي اعتمدها في فتح الحدود على مصراعيها لأغراق السوق دونما ضوابط معينة فضلا عن تخفيض الضرائب والغاء الرسوم الكمركية ورفع الحماية الصناعية والزراعية كل هذه الاجراءات ساهمت في تخفيض النمو في جميع القطاعات الانتاجية وسادت حالة الركود وانحسرت فرص العمل وارتفعت معدلات البطالة وازدادت معدلات الفقر وارتفعت مستويات التضخم خلال عام ٢٠٠٤ الى عام ٢٠٠٦ قبل بدء السياسة النقدية المتشددة التي انتهجها البنك المركزي العراقي والتي عملت على خفض مستوى التضخم من ٥٠٪ الى ١٤٪ حاليا اما الخيار الثاني فكان هو الخيار الوطني الذي يهدف الى اعتماد التخطيط القائم على عوامل السوق عن طريق وضع خطة تنمية شاملة مكانيا وقطاعيا ولكل من القطاعين العام والخاص حيث اعدت وزارة التخطيط خطة للتنمية في ظل تهديد الحاكم المدني بريمر بحل الوزارة كانت بمثابة دليل عمل متوسط وبعيد الاجل في تنفيذ المشاريع الاستثمارية ضمن الموازنات العامة للدولة ولكنها اصطدمت ايضا بعقبة العنف والارهاب خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ ومن هنا يتطلب الامر الان اعتماد خطة للتنمية وهذا ماأعلنت عنه وزارة التخطيط خلال مؤتمرها الذي عقد الشهر الماضي وهو بتقديرنا الخيار الامثل للتنمية وسنعود اليه بالعرض والتحليل في مناسبات قادمة.

ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية وليس لديه قطاع خاص قادر على امتلاك الريادة وكذلك ان قطاعاته الانتاجية الزراعية والصناعية والتجارية تغط في سبات عميق فان خيار هذا الحاكم المدني لم يؤدِ مؤداه وذهب ادراج الرياح حيث ساهمت الاجراءات التي اعتمدها في فتح الحدود على مصراعيها لأغراق السوق دونما ضوابط معينة

خبير يعزو ضعف الاداء الاقتصادي الى غياب البنى التحتية وعدم وجود دراسات جدوى

بغداد / المدى

عزا الخبير الاقتصادي د. كمال البصري اسباب ضعف الاداء الاقتصادي في العراق الى عوامل خارجية تتعلق بالظروف الامنية وغياب البنى التحتية وضعف اداء الجهات الرقابية واخرى داخلية تتعلق بضعف كفاءة الاداء داخل دوائر الدولة وغياب دراسات الجدوى الاقتصادية وضعف كفاءة التعاقد.

واوضح في دراسة ان هنالك اسبابا اخرى تتعلق بضعف التنسيق بين دوائر الدولة فيما يخص اطلاق الرواتب والتخصيصات المالية والروتين الذي يتسبب في عرقلة تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

ويسر (المدى الاقتصادي) ان تنشر هذه الدراسة :

لقد شهد الاقتصاد العراقي منذ ٢٠٠٣ تعطلاً في كثير من المرافق الاقتصادية، وزيادة مضطردة في الاسعار، مما ادى الى ارتفاع كلفة معيشة المواطنين وكلفة الانتاج على السواء، ويشمل معظم السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد. اذ ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الاعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بمعدل ٣٣,٦٪ و ٢٦,٩ ٪و ٣٦,٩٪ و ٥٣٪ على التوالي. الا انه بعد عام ٢٠٠٧ بدأت الاسعار القياسية بالهبوط الى ان وصلت عام ٢٠٠٨ (٣,٧٪). ان سبب انخفاض التضخم خلال ٢٠٠٨ بصورة اساسية يعود الى توفير المشتقات النفطية واستخدام البطاقة الوقودية وتحسن الحالة الامنية.

مؤشرات الفقر والبطالة

في التقرير الاخير لوزارة التخطيط عن "خط الفقر وملامحه في العراق" (اذار ٢٠٠٩)، ورد فيه ان الافراد الذين يقعون تحت خط الفقر (نسبة الافراد الذين لايستطيعون تأمين حاجاتهم الاساسية الغذائية وغير الغذائية)، تساوي ٢٣٪. وان الزيادة الضرورية في الانفاق الفردي للخروج من مستوى الفقر حيث وجدت تعادل ٤,٥ ٪، (وهي نسبة ضئيلة وتؤكد ان اي سياسة من شأنها المساعدة في زيادة الانفاق الفردي تؤدي الى خروج نسبة عالية من الفقراء من حالة الفقر). في عام ٢٠٠٣ أظهرت نتائج مسوح ميزانية الأسرة (الجهاز المركزي للاحصاء)، بأن نسبة الأسر التي تعاني من الفقر المدقع بلغت ١١٪ (وهي الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان خلال دخله الوصول الى اشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة)، والنسبة التي تعاني من الفقر المطلق ٤٣٪ (هي الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان التصرف بدخله والوصول الى اشباع حاجاته الاساسية المتمثلة بالغذاء والرعاية الصحية والتعليم والسكن الملائم وغيرها من الخدمات). هذا يعني أن أكثر من نصف السكان يعاني من نقص الاحتياجات الأساسية.

اما معدل البطالة، فقد بلغ لكلا الجنسين (١٥,٣٤) سنة ٢٠٠٨ محققاً انخفاضاً قدره (١٢,٣٪) مقارنة بسنة ٢٠٠٦ والتي بلغ معدل البطالة فيها (١٧,٥٪). اما على مستوى الجنس فقد كانت البطالة بين الإناث (١٩,٦٤٪) سنة ٢٠٠٨ وهي أعلى من البطالة بين الذكور والتي بلغت (١٤,٣٣ ٪). وفي دراسة اخرى لاحدى مؤسسات الامم المتحدة، تشير الى البطالة وتوزيع القوى العاملة بالشكل التالي:

مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي

وهو عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة. وفقا للتقديرات الاولية لوزارة التخطيط، فقد بلغت نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٠٨ بالنسبة الى عام ٢٠٠٧ وبالاسعار الثابتة (١٠,٧٪). وفيما يخص مساهمة القطاعات الاقتصادية

من الجدول اعلاه تتضح نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (١٩٦٥ – ٢٠٠٨). ويلاحظ تدهور مساهمة الزراعة بشكل مستمر، حيث انخفضت نسبة مساهمتها من ١٨٪ في ١٩٦٥ الى ٣,٥ ٪ في ٢٠٠٨. كما انخفضت نسبة مساهمة الصناعة من ٨٪ الى ١,٥ (لنفس الفترة). اما قطاع النفط فعلى الرغم من تعاظم نسبة الزيادة لتبلغ ٥٦,٠٪ في عام ٢٠٠٨، الا ان هذه الزيادة جاءت بسبب تقهقر مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى وارتفاع في اسعار النفط. غير ان واقع الحال يشير الى هبوط معدل الانتاج من ٣,٥ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٩ الى ٢,٠٠ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٨.

تنفيذ المشاريع الاستثمارية الحكومية:

تتلخص سياسة الاعمار: في التركيز على اولوية تشييد القطاعات الارتكازية (الكهرباء والاتصالات والصحة... الخ. ولاجل معالجة المشكلة الاقتصادية، تخصص الحكومة سنويا نسبة من الايرادات النفطية لاغراض الاستثمار في مشاريع الخدمات وبعض المشاريع الانتاجية. لاشك ان مشاريع اعادة الاعمار تساهم في بناء دعائم التطور الاقتصادي، ورفع مستوى معيشة المواطنين حيث ظهر ان هناك تفاوتاً في القدرة على صرف التخصيصات الاستثمارية بين اجهزة الدولة، وان هناك تحسناً عاماً في نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية من ٦٣٪ في عام ٢٠٠٧ الى ٦٧٪ في ٢٠٠٨ (وهو معدل يفوق معدل التنفيذ في عام٢٠٠٦). ان الاستمرار في عدم القدرة على التنفيذ (الصرف) يعني استمرار حالة الفقر وحرمان المواطن من الحصول على فرص العمل، وضعف تقديم الخدمات الاساسية (الكهرباء، والبلدية، والطرق، والاتصالات... الخ). في عام ٢٠٠٧ قامت الحكومة بدراسة حالة ضعف نسب التنفيذ، وأقدمت على اجراءات من شأنها تسهيل التعاقد وفتح الاعتمادات. وكان من المتوقع ان ترتفع نسبة الاداء، الامر الذي يدعو الى مراجعة الأمر مرة اخرى.

عوامل ضعف الاداء الاقتصادي

العوامل الخاصة بالمؤسسات الحكومية:

لغرض معرفة اسباب ضعف نسب الاداء، تم الشروع بدراسة تتضمن إعداد استبيان للوزارات يشمل مقاولات التنفيذ ومقاولات التجهيز المحلي والخارجي (لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨). وشمل الاستبيان العمليات المتعلقة بالاعلان والاحالة والتعاقد وصولاً الى التنفيذ. وبعد استلام الاجابات تم تحليلها ووجد بالنسبة الى عقود التنفيذ ان ٩١,٣٠٪ من الوزارات تعتقد ان التأخر في تهيئة الموقع للبدء بالعمل هو سبب ضعف التنفيذ، اما بقية العوامل فقد ظهرت كالاتي :

التأخر في تهيئة الموقع للبدء بالعمل ٩١,٣٠٪

غياب الأمن ٨٦,٩٦٪

عدم تحديد مدة للفتح والتحليل والاحالة ٧٦,١٩٪

عدم اختيار المقاول الكفوء ٧٦,١٩٪

عدم وجود كشف متكامل بالعمل ٧٣,٩١٪

تأخر تحويل التخصيصات المالية٦٩,٥٧٪

تأخر اتخاذ القرار للبت في اوامر التغيير ٦٨,١٨٪

تأخر صرف السلف للمقاول ٥٢,٣٨٪

عدم كفاءة الاشراف ٤٠,٩١٪

تأخر استلام الموقع من المقاول ٣٨,١٠٪

عدم توفر المحروقات والقير والمواد الاخرى ٣٦,٨٤٪

اما بالنسبة لعقود التجهيز فقد وجد ان ٧٨٪ من الوزارات تشكو من عدم وجود وضوح في المواصفات الفنية او النقص فيها، وهكذا بالنسبة الى بقية العوامل فقد ظهرت :

٧٨٪ عدم وجود وضوح في المواصفات الفنية او النقص فيها

٦٧٪ تأخر استلام التخصيصات المالية

٦١٪ تأخر اتخاذ القرار بالاحالة

٦١٪ تأخر دور لجان الفحص والقبول والاستلام

٥٦٪ كفاءة المقاول وتأثير ذلك على التجهيز

٥٠٪ تأخرعملية فتح الاعتماد المصرفي

٥٠٪ مدة الفتح والتحليل

٤٠٪ تأخر الحصول على الموافقات من اللجنة الاقتصادية

وان نتائج التحليل اعلاه يمكن تصنيفها الى:

المجموعة الاولى: عوامل خارجية: تتمثل بتأثيرات الظروف الامنية، وطريقة عمل المؤسسات الرقابية، وغياب البنى التحتية.

المجموعة الثانية: عوامل داخلية: تتضمن ضعف كفاءة الاداء داخل دوائر الدولة، وغياب دراسات الجدوى الاقتصادية، وضعف كفاءة ادارة التعاقد، وعدم جود الشخص المناسب في الموقع المناسب.

المجموعة الثالثة: عوامل التنسيق بين دوائر الدولة: وتشمل ضعف التعاون بين اجهزة الدولة المختلفة، فيما يتعلق بقرارات اطلاق الصرف (وزارة التخطيط)، وصرف التخصيصات الحكومية (وزارة المالية) وفتح الاعتمادات (البنك المركزي والمصرف التجاري العراقي).

ان العوامل الداخلية تشير الى عدم ممارسة العاملين لأدوارهم بالكفاءة المطلوبة. وان ضعف التنفيذ يمكن ان يفسر تارة بالتقصير: الذي يستلزم ايجاد الحوافز الضرورية (المعنوية والمادية)، وتارة اخرى بالقصور: والذي يتطلب تدريب وتأهيل ووضع الشخص المناسب في الموقع المناسب.

ان موضوع مشكلة غياب الشعور بالمسؤولية، يتجسد باعتقاد موظفي المؤسسات في ان دورهم ينتهي بمجرد ابرام التعاقد مع المقاولين. في حين ان دورهم يستلزم ضرورة قيام مشاركة حقيقية بين المتعاقد والمنفذ. وعليه يجب النظر الى المنفذ بانه جهة متحالفة تساعد على تحقيق اهداف الجهة المتعاقدة التي يجب ان ترعى حسن اداء المنفذ وتمكنه بكل ما تستطيع من قوة.

ان الحالة المثلى هي التي يكون فيها المنفذ متفرغا للتنفيذ دون انشغالات جانبية، وعند ذلك يتحول العقد الى عقد شبه تضامني او عقد شراكة، وبموجبه يتم تدارس الصعوبات والتحديات التي ستواجه المنفذ. وعندها تتحول تحديات المنفذ الى مشكلات حقيقية للجهة المتعاقدة.

متطلبات الاصلاح الاقتصادي

في مجال الجراحة، لايستطيع الطبيب المتمرس ان يضمن نجاح زرع الاعضاء(الكلية) اذا لم يضمن انسجام العضو الجديد مع فسلوجية جسم المريض، وفي الكيمياء لايمكن ضمان نتائج التفاعل الكيمياوي دون ضمان شروط بيئة التفاعل. ونفس القول: ان تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي لايمكن ضمان نتائجها، اذا لم نعمل على تهيئة الجانب السياسي والاجتماعي الساندين لنشر سيادة القانون وضمان تفاعل المواطن الايجابي.

لذلك فان استكمال متطلبات العملية السياسية والاهتمام بالتربية والتعليم، وتطوير عمل المؤسسات الدينية ومؤسسات المجتمع المدني في نشر "مبادئ العقد الاجتماعي"، سيؤدي الى تعزيز المواطنة الصالحة. تلك المواطنة التي اعادت لالمانيا الغربية المدمّرة الحياة (بعد الحرب العالمية الثانية). ان الدولة العراقية احوج في هذه الظروف إلى تطوير البرامج الداعمة للمواطنة. فلا امن يتحقق ولا استقرار سياسيا ولا تطور اقتصاديا يرتجى دون مواطنة صالحة. من الاجراءات المطلوبة هو ان تتبنى الحكومة:

١. استكمال متطلبات المشاركة السياسية، اذ إن ممارسة العدالة في نهج الدولة والحكومة شرط ضروري لخلق اجواء المواطنة الصالحة. أن المحاباة والمحاصصة حزبية كانت أم طائفية، هما تغييب للكفاءة والعدالة. أن المشاركة السياسية لا تعني تقاسم الوظائف التنفيذية، بل المشاركة في اتخاذ القرارات (من خلال المجالس التشريعية المختلفة، ومن خلال حرية العمل السياسي والعمل بمؤسسات المجتمع المدني).

٢. العمل على رفع درجة الثقافة العامة من خلال اعطاء التعليم اهمية قصوى في تخصيصات الموازنة لما له من مردودات كبيرة في تحقيق سيادة القانون وسد الفجوة العلمية والتقنية بين العراق وغيره من بلدان العالم. لقد كان اهتمام دولة الهند بالتعليم له دور كبير في استقطاب الاستثمارات وخلق التطور الاقتصادي المشهود. ومن الضروري العمل على وضع الحوافز المادية لانخراط المواطنين في التعليم ابتداءا من التعليم الابتدائي.

٣.وضع التخصيصات المالية لدعم مؤسسات المجتمع المدني التي تتطوع في تعميق الممارسات التي تصب في تنمية المواطنة الصالحة، على ان تصرف ضمن الضوابط القانونية. ويشمل هذا المقترح تطوير عمل الجمعيات والمؤسسات الدينية في مجال تعزيز المواطنة الصالحة واحترام سيادة القانون ونبذ الخطاب الذي لايصب في خدمة التنوع العراقي وتحريم الممارسات التي فيها تجاوزات على الصالح العام. ان التقدم المتميز الذي تشهدة الصين (ومن قبلها اليابان) هو من ثمار وجود البيئة الاجتماعية الساندة.

٤.قيام الحكومة سنويا بتكريم الموظفين والعاملين المبدعين، والاشخاص (او العشائر او المؤسسات الدينية او منظمات المجتمع المدني) الذين لهم دور طوعي في بناء المواطنة الصالحة او في

وزير التخطيط يدعو الى تشريع قوانين جديدة للعودة الى القيمة الإنتاجية

بغداد / المدى

دعا وزير التخطيط علي بابان إلى تشريع قوانين جديدة وفتح آفاق استثمارية والعودة إلى القيمة الإنتاجية مؤكدا وجود اختلال هيكلي في الاقتصاد العراقي لاعتماده على المورد النفطي.

وذكر مصدرفي الوزارة بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي /واع) ان الوزير أوضح خلال كلمة له في افتتاح مؤتمر علمي اقامته كلية الادارة والاقتصاد بجامعة كربلاء ان العراق دفع ثمن اعتماد اقتصاده على المورد النفطي بعد أن هبطت أسعاره من ١٥٠ دولارا للبرميل الواحد إلى ٤٠ دولارا، مشيرا إلى ان ٩٥٪ من موارد الموازنة تعتمد على النفط ويعتمد المواطن على ما يتم استيراده من الخارج لاستهلاكه.

واكد الوزير على ضرورة العودة إلى القيمة الإنتاجية وان يتحول المواطن والمجتمع إلى منتج بعد ان تم رفع شعار حرية السوق والاقتصاد الحر منذ عام ٢٠٠٣. وقال بابان انه في خمسينيات وستينيات القرن الماضي كان هناك مجلس أعلى للإعمار وكانت ٧٥٪ من موارد الدولة تصرف على المجلس الذي بدوره ينفذ مشاريع اعمارية في جميع أنحاء العراق أما الآن فان ٨٠٪ من الموارد تصرف على نفقات الدولة والقليل منها على المشاريع، واشار إلى وجود ترهل في الأجهزة الحكومية مع انتشار الفساد الذي اصبح ثقافة اجتماعية وصلت إلى أدنى المستويات في أجهزة الدولة الحكومية. ولفت وزير التخطيط الى ان معالجة ذلك تتم من خلال تعديل القوانين الصادرة والتي تحتاج إلى تغيير، وتحويل معظم الأنشطة أما إلى القطاع الخاص أو الاستثمار الأجنبي وإنشاء نظام مصرفي فعال مع نشر ثقافة المؤسسات الكبيرة وبناء شركات وطنية تدفع عجلة الإنتاج إلى الإمام. من جهته قال عميد الكلية الدكتور حاكم محسن ان المؤتمر الذي يستمر لمدة يومين وعقد تحت شعار (تعبئة الطاقات والخبرات العلمية من اجل إصلاح الاقتصاد العراقي) بمشاركة ثلاث دول عربية هي الأردن وسوريا والجزائر سيسلط الضوء على طبيعة الاقتصاد العراقي وما أصابه من ركود في مختلف القطاعات الاقتصادية ويعمل على تشخيص المشكلات ووضع الحلول لها من اجل النهوض به، مؤكدا إن أكثر من ٨٨ بحثا من مختلف الجامعات العراقية ستتم مناقشتها في هذا المؤتمر.

استثمار واسط تجيز مشروعين بقيمة ٢,٣ مليون دولار

بغداد / المدى

قال رئيس هيئة الاستثمار في واسط إنها أجازت مشروعين استثماريين بقيمة ٢,٣ مليون دولار.. مبيناً أن الهيئة تدرس حالياً العديد من المشاريع الأخرى. وأضاف الدكتور ستار جابر خلاوي بحسب وكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) أن "الهيئة منحت شركة سيما الإماراتية الإيرانية رخصة رسمية لإنشاء مصنع للسقوف الثانوية بتكلفة نحو ٢٠٠ مليون دولار".. مشيراً إلى أنها "منحت أحد المستثمرين العراقيين رخصة أخرى لإنشاء مصنع للمياه المعدنية". وأوضح أن "مصنع الشركة الإماراتية الإيرانية متخصص بتصنيع السقوف الثانوية ومواد أخرى تستخدم في البناء الجاهز".. مبيناً أن "المصنع سيشيد على مساحة ٢٠ دونماً في منطقة بدرة، ٧٠ كم شرق الكوت، التي تتميز بوجود المواد الخام الخاصة بالمشروع ومنها حجر الكلس". وأفاد أن "الرخصة الثانية كانت منحت لشركة الساقي العراقية لإنشاء مصنع لتعبئة المياه وتعقيمها في مدينة الكوت بتكلفة ٣٠٠ ألف دولار". وقال جابر إن "الهيئة تدرس حاليا طلب تراخيص تقدم بها عراقيون لإنشاء مجموعة مخازن مبردة على مساحة ثلاثة دونمات وبرأسمال مليار دينار عراقي، إضافة إلى مشاريع أخرى متعددة الأغراض".

الامانة تدعو الشركات الى تنفيذ مترو بغداد

بغداد / المدى

دعت أمانة بغداد الشركات العالمية الراغبة بالتعاقد معها الى وضع المتطلبات الفنية والتعاقدية والقانونية للمرحلة الأولى من مشروع مترو بغداد بمساريه حسب الدراسات السابقة . وذكر مصدر اعلامي في الامانة بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي /واع) أن المترو وبحسب تلك الدراسات التي وضعت سابقاً يتكون من مسارين الأول بطول (١٨) كم ويضم (٢٠) محطة ويبدأ من نهاية مدينة الصدر حيث مركز القاطرات الرئيس عبر شارع الجوادر وصولاً الى ساحة الخلاني وساحة الوثبة (المحطة الرئيسة المشتركة) ثم يسير تحت شارع الخلفاء وصولاً الى شارع الإمام الاعظم وإنتهاءاً بساحة (عنتر) في مدينة الأعظمية. وأضاف المصدر أن المسار الثاني يبلغ طوله (٢١) كم ويضم (٢١) محطة ويبدأ من ساحة الفتح بمنطقة المسبح مروراً بشارع السعدون عبر ساحة الخلاني ليصل الى ساحة الوثبة ويتجه الى منطقة المنصور عن طريق شارع (دمشق) ويصل الى تقاطع معرض بغداد الدولي ويتفرع الى فرعين أحدهما بإتجاه المنصور ويصل الى منطقة الوشاش والآخر بإتجاه منطقة البياع عبر شارع الجنوب وينتهي عند تقاطع الشارقة مشيراً الى أن هذين المسارين قابلان للتمديد لمسافات أخرى. وأوضح المصدر أن تنفيذ مشروع المترو سيسهم في حل جزء كبير من مشكلة الإختناقات المرورية التي تعاني منها شوارع مدينة بغداد بسبب التزايد المستمر لعدد السيارات التي دخلت الى العراق منذ سقوط النظام البائد فضلا عن تقليل نسب التلوث العالية للمواد (الهيدروكاربونية) السامة التي تؤثر على أجواء وبيئة العاصمة المنبعثة من عوادم السيارات. وكانت أمانة بغداد قد دعت في وقت سابق الشركات العالمية المتخصصة في مجال المترو الى تقديم عروضها لتحديث الدراسات والتصاميم الكاملة وجداول الكميات وتنفيذ مشروع (مترو بغداد) بمساريه والذي سيكون الأول من نوعه في العراق والأحدث في المنطقة.

ارتفاع مبيعات البنك المركزي من الدولار

بغداد / المدى

ارتفعت مبيعات البنك المركزي العراقي في مزاد امس الاثنين بعدما بلغ مجموع ماباعه البنك بسعر المزاد ١٣٣،٣١٩،٠٠٠دولار.

واوضحت النشرة التي تصدر عن البنك المركزي ان سعر البيع للحوالات (١١٧٣) دينارا للدولار بضمنها عمولة البنك المركزي وقدرها (٣) دنانير لكل دولار وان سعر البيع النقدي (١١٧٦) دينار / دولار بضمنها عمولة البنك المركزي وقدرها (٦) دنانير لكل دولار الكمية المباعة نقدا بمبلغ(٥١،٦٤٠،٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (١٧١،٨٩٥،٠٠٠) دولار. وبينت النشرة ان السعر الاساس الذي رسا عليه المزاد بيعاً ١١٧٠ دينارا للدولار وان عدد المصارف المساهمة في المزاد (٢١) مصرفا. يذكر ان البنك المركزي يتقاضى عمولة قدرها (٣) دنانير لكل دولار عن المبالغ المشتراة.

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٤٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس و ٢ م٣	٦٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس و ٢ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١١٧ ديناراً عراقياً	١١١٨ ديناراً عراقياً
اليورو	١٣٠٠ دينار عراقي	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٦٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٣٥,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
الفضة	٧٥٠٠	٦٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً
بطيخ أناناس عراقي	١٠٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	٥٠٠ دينار
برتقال عراقي	٢٥٠٠ دينار	لوبيا عراقي	٢٠٠٠ دينار
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٢٥٠ دينار
تفاح اصفر مستورد	٢٠٠٠ دينار	باميا عراقي	٢٠٠٠ دينار
تفاح ابيض عراقي	١٠٠٠ دينار	طماطم عراقي	٢٥٠ ديناراً
تفاح احمر عراقي	١٢٥٠ ديناراً	شجر عراقي	٥٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	١٥٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٥٠٠ دينار
عرموط عراقي	١٠٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
كوجة حمراء عراقي	١٠٠٠ دينار	باقلاء عراقي	٧٥٠ ديناراً
كوجة صفراء عراقي	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا عراقي	٥٠٠ دينار
آلو عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	٧٥٠ ديناراً
خوخ مستورد	٣٥٠٠ دينار		
كرز مستورد	٥٠٠٠ دينار		